أثر العولمة على نمو الناتج المحلى الإجمالي بالدول العربية الإفريقية

راشد خلف سالم خليفة

طالب دراسات عليا (دكتوراه)، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل جامعة أسوان.

جلال عبدالفتاح الصغير

أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.

عبدالوكيل محمد أبو طالب

وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.

المقدمة: لقد سجل النظام العالمي في العقدين الماضيين تحولات ملحوظة ، تجسدها عوامل مثل التكامل الاقتصادي العالمي المتسارع وإعادة التشكيل التاريخي للقوى الاقتصادية وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب. وقد كانت هذه التحولات مدفوعة بالاتجاهات الضخمة مثل التحول العميق في الخصائص الديموغرافية. التحضر السريع الأهمية المتزايدة لحركات المجتمع المدني العالمية، ظهور طبقة وسطى أكبر في البلدان الجنوبية مما أدى إلى الحد من الفقر التاريخي، وقبول حدود أنماط الاستهلاك الحالية التي تؤثر على قدرة تجديد الكوكب. ومع ذلك، كان على هذه الاتجاهات الإيجابية أن تتنافس مع عدد من حالات العجز المقلقة، بما في ذلك تعميق عدم المساواة، واستمرار الفقر، ونمو العاطلين عن العمل، والقيود المختلفة على التنقل البشري.

أصبحت العولمة ظاهرة كاسحة تعيد تشكيل مجتمعات العالم من خلال الآليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بهدف دمج جميع اقتصاديات العالم في السوق الرأسمالية العالمية. في الوقت نفسه شهد العالم سلسلة من التغييرات المهمة ، كان أهمها أزمة دولة الرفاهية. انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ، فشل استراتيجيات وبرامج التنمية التي تقودها الدولة في البلدان النامية في الجنوب مما أدى إلى أزمات ديونها. في حين تم توضيح سبب الأول من حيث أزمات تراكم رأس المال، كان السبب الثاني والثالث هو غياب الديمقراطية. ولتعزيز اندماج البلدان النامية في السوق العالمية ، كان عليها أن تتبنى إصلاحات اقتصادية وسياسية ، حددها إلى حد كبير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تضمنت أجندة الإصلاح الرئيسية تدابير اقتصادية مثل التحرير المالي. خصخصة القطاع العام ، وخفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ، والتدابير

السياسية مثل "دمقرطة" النظم السياسية من خلال اعتماد السياسة التعددية وحرية أكبر للمجتمع المدني.

كظاهرة عبر وطنية، تتجاوز العولمة الحدود الوطنية. وبالتالي، فإن دور الدولة، كونها حاجزاً أمام حرية الحركة للشركات عبر الوطنية، يجب أن يتراجع. بالإضافة إلى ذلك، يفترض هدف دمج جميع اقتصاديات العالم في سوق عالمي يسيطر عليه رأس المال الدولي دورًا ضئيلًا للدولة. في هذه الأثناء، تُسند مسؤولية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالعولمة بأثرها السلبي على غالبية السكان إلى الدولة ، التي تميل إلى اللجوء إلى الإجراءات الاستبدادية القسرية للحفاظ على قوتها وسيطرتها.

في هذا السياق، بينما تحركت الدول العربية الإفريقية التي تبنت سياسات الإصلاح بشكل أسرع نسبيًا في تنفيذ التحرير الاقتصادي، فقد كانت بطيئة في إدخال الليبرالية السياسية، وأبدت مقاومة قوية للديمقراطية الحقيقية. تم تبني الديمقراطية الليبرالية التمثيلية رسمياً، وإن كان ذلك بآليات للحفاظ على سيطرة الدولة بالتحالف مع النخبة الاقتصادية الجديدة. وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، ومعظمها من المنظمات غير الحكومية، فإن وضعها القانوني كفل لها سيطرة وثيقة من قبل الحكومات. بالإضافة إلى ذلك ، لا تشجع الحكومات إلا على تشكيل منظمات غير حكومية للرعاية الترويجية وتقديم الخدمات والتنمية الزائفة تؤدي دورًا وظيفيًا في الحد من التأثير السلبي للحرب ، ولو جزئيًا. سياسات العولمة ، تهدئة التوتر الاجتماعي ، وبالتالي ، تساعد على الحفاظ على الوضع الراهن.

مشكلة البحث: لقد أصبح من مستلزمات العولمة وانتقال وتبادل رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق، السعى من أجل تغيير مفهوم الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بتحريك عجلة الاقتصاد

الوطنى بعيداً عن بيروقراطية مؤسسات الدولة حسب مؤيدى ظاهرة العولمة. وفى بعض الحالات ينبغى على الدولة أيضاً التدخل لضبط الأسواق، ففى ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول النامية النهوض بمنتجاتها المحلية الناشئة إلا في حال وضع قيود وضوابط تحد من التأثيرات السلبية لانفتاح الأسواق غير المبرمج. مما سبق تبرز مشكلة الدراسة وهى ما هى الأساليب التى تتبعها الدول العربية الإفريقية للإدارة الاقتصادية فى ظل العولمة وتغيراتها، وكيف أثرت أساليب الادارة الاقتصادية المختلفة على اقتصاديات تلك الدول فى ظل العولمة.

هدف البحث: إن الطبيعة الخاصة للمنطقة العربية اليوم مستمدة إلى حد كبير من ثروتها النفطية. وقد كان النفط فاعلاً في النصف الثاني من القرن العشرين في تشكيل كل المجتمعات العربية. وكان لها تأثير قوي على تطوير كل من الدول النفطية غير النفطية من خلال هجرة اليد العاملة، والتي تسارعت خلال السبعينيات مع الطفرة في أسعار النفط. ومع ذلك، هناك عوامل أخرى أثرت على التكوينات الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، مثل علاقتها بالدول الرأسمالية الغربية، بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجذرية الناتجة عن الثورات التي حدثت في بعض الدول العربية في الخمسينيات والستينات. وتعتمد استجابة مختلف الدول العربية للعولمة إلى حد كبير على: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأولية لكل دولة، ومستويات تطورهم المختلفة ودرجة اندماجهم الفعلي في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن الشكل الأخير للعولمة له سماته ومظاهره وآلياته للتكامل العالمي. بالنظر إلى الطبيعة الجدلية لعملية العولمة، من الضروري تسليط الضوء على العمليات الأخيرة التي بدأت من خلالها المنطقة العربية مع البلدان النامية الأخرى اندماجها الرسمي في عملية العولمة الأخيرة. لذلك يهدف البحث بشكل اساسى الى دراسة الاثار

المختلفة للعولمة على الناتج المحلى الاجمالى لاهم الدول العربية الافريقية من خلال قياس النمو الاقتصادى وتكوين راس المال واجمالى الناتج المحلى فى المدى الزمنى القصير واثر العولمة عليهم.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: يعتمد نموذج النمو المستخدم على نظرية كلاسيكية جديدة بسيطة لنموذج Harrod Domar الذي يربط الزيادات في الناتج (الناتج المحلي الإجمالي) بالزيادات في مدخلات رأس المال (CAP)، والعمل (LAB)، والانفتاح التجاري (TOP) والمتغيرات الأخرى (OTH) مثل التغيرات التكنولوجية والمؤسسية. باستخدام المعادلة الخطية، تأخذ دالة الإنتاج المستخدمة الشكل التالي:

$$InGDPt = a0 + a1InCAPt + a2InLABt + a3InTOPt + a4InOTHt + et$$
$$a1 > 0; a2 > 0; a3 > 0; a4 < or > 0 \quad (1)$$

يتم قياس المخرجات عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، بينما يتم عن رأس المال عن طريق إجمالى التكوين الرأسمالى. بالنظر إلى الرأي القائل بأن العمالة وفيرة في الدول العربية وغيرها من البلدان النامية ، فإننا نستبعد سلسلة العمل من النموذج بينما يتم تضمين سلسلة الديون كعوامل أخرى تؤثر على النمو. بعد الدليل التجريبي على محددات النمو الاقتصادي (GDP) في البلدان النامية ، يكون نموذج النمو المقدر للتحليل على الشكل التالي:

$$InGDPt = b0 + b1In\ INVt + b2InTOPt + b3FOPt + b4InDEBTt + et$$
$$b1 > 0; b2 > 0; b3 > 0\ b4 > 0 \quad (2)$$

حيث يعبر INV عن الاستثمار الذى تم قياسه عن طريق إجمالى التكوين الرأسمالى ، يتم استخدام مقياسين للانفتاح لتحديد مدى التكامل. المقياس الأول هو التكامل التجاري الذي يتم قياسه بمجموع الصادرات والواردات (TOP) والثاني هو التكامل المالي الذي يتم قياسه بمجموع تدفقات رأس المال

الأجنبي وتدفقاته الخارجية (FOP)، و DEBT هو سلسلة الديون والمتغيرات الأخرى كما تم تعريفها مسبقًا.

قد ينتج عن تقدير المعادلة (٢) أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية انحدارًا زائفًا إذا لم تكن المتغيرات ثابتة. من أجل التغلب على هذه المشكلة، تخضع جميع المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من أجل تحديد خصائص السلاسل الزمنية. نحن نستخدم اختبار جذر الوحدة المعدل – ديكي فولر (ADF) على جميع المتغيرات ذات الاهتمام. كما ندرس العلاقات طويلة المدى بين الناتج والاستثمار الأجنبي المباشر وجميع محدداتها. يتم ذلك أيضًا عن طريق اختبار ما إذا كانت بقايا المعادلة المقدرة (٢) ثابتة لتأكيد ما إذا كانت السلسلة بالفعل مع النمو الاقتصادي. مرة أخرى ، يستخدم اختبار ADF في إجراء اختبار التكامل المشترك. ثم نستخدم تقنية نموذج تصحيح الخطأ VECM لاشتقاق النماذج التي يتم استخدامها بعد ذلك في مزيد من التحليل. يغطي التحليل الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٨، وذلك للدول العربية الأفريقية وهى: الجزائر، جيبوتى، مصر، جزر القمر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، الصومال، السودان، تونس. بينما تم استبعاد كل من جيبوتى، ليبيا، والصومال، وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج المستخدم. بلغ عدد المشاهدات المستخدمة فى الدراسة ١٩٥ مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

الجدول التالى يوضح متغيرات الدراسة ومصادر الحصول عليها:

جدول (١) تعريف المتغيرات

المتغير	التعريف	مصدر البيانات
النمو الإقتصادى (GDP)	إجمالى الناتج المحلى الحقيقى	WDI
الإستثمار (INV)	إجمالى التكوين الرأسمالى	WDI
التكامل التجاري (TOP)	تم قياسه بمجموع الصادرات والواردات	WDI
التكامل المالى (FOP)	تم قياسه بمجموع تدفقات رأس المال الأجنبي الداخله وتدفقاته الخارجة	FSEDD

الديون (DEBT)	إجمالى الديون الخارجية على كل دولة	FSEDD
التضخم (INFL)	النسبة المئوية للتضخم السنوى بأسعار المستهلك	WDI
الانفتاح التجارى (T)	اجمالى قيمة الصادرات والواردات / GDP	WDI

ملاحظات: WDI مؤشرات التنمية الدولية، منشوره عن طريق البنك الدولى.

FSEDD الهيكل المالى وقاعدة بيانات التنمية الاقتصادية.

المصدر: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

وحسب الفروض السابقة فى متغيرات النموذج القياسى تصبح معادلة الانحدار كما يلى:

$$GDP = F (INVT, FOP, TOP, DEPT) \quad (٣)$$

استخدمت الدراسة اللوغاريتم الطبيعى لمتغيرات الدراسة، حتى تأخذ العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تأخذ الصور الخطية. كم يفرض اللوغاريتم الطبيعى تأثير نسبة ثابتة لمعامل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. كما استخدمت العديد من الدراسات السابقة اللوغاريتم الطبيعى لتقليل والحد من التحيز الذى يمكن أن ينشأ من استخدام وحدات مختلفة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

لتحليل العلاقة السببية الديناميكية بين القطاع المصرفى المتمثله فى دوره التمويلى والتنمية الاقتصادية، تم استخدام إطار الانحدار الذاتى الموجه .(Vector Autoregressive Framework (VAR)، وحتى يتم تحديد نموذج VAR بطريقة صحيحة، تم اتباع الإجراءات القياسية لتحليل السلاسل الزمنية. أولاً، تم تطبيق اختبار ديكى فولر المعدل .(Augmented Dickey-Fuller (ADF)، لإختبار جذور الوحدة للمتغيرات، وذلك لمعرفة خصائص استقرار السلسلة الزمنية ورتبة التكامل لكل متغير. ولتوضيح أكثر، يقال للمتغير أنه متكامل من الدرجه (d) وتكتب I(d)، عندما يتطلب أخذ الفروق للمتغير عدد مرات (d) حتي تصل السلسلة الزمنية للمتغير إلى حالة السكون وتصبح سلسلة ساكنة، لذلك يقال أن المتغير غير ساكن في حالة أنه متكامل من الدرجة ١ أو أعلى منها. أصبح تصنيف المتغيرات إلى ساكنه وأخرى غير ساكنة من الأمور الهامة والحاسمة منذ أن

اعتمدت الإجراءات الإحصائية القياسية في التحليل على السلاسل الساكنة فقط. وفى حال كانت السلسلة غير ساكنة فيرمز لها بالرمز I(0)، أي أن السلسلة ليس بها جذر وحدة قبل اجراء عملية أخذ الفروق، وفى حال تحول السلسلة إلى الإستقرار بعد أخذ الفرق الأول يرمز للسلسلة فى هذه الحالة بالرمز I(1)، وذلك يعنى أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى (Wooldridge, 2012).

فى الخطوة الثانية من التحليل تم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen, 1988). يقدم هذا الاختبار معلومات عما اذا كانت متغيرات الدراسة الخاصة بدور القطاع المصرفى فى التنمية الاقتصادية مرتبطة ببعضها البعض فى المدى الطويل أم لا.

فى نفس الوقت تمدنا اختبارات جذور الوحدة والتكامل المشترك بمعلومات مهمة تكون بمثابة المرشد لتحديد نموذج الانحدار الذاتى الموجه الأنسب لطبيعة المتغيرات ومدى ارتباطها ببعضها البعض، ليحدد العلاقة السببية والديناميكية بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: في حال كانت المتغيرات غير ساكنة تظهر المشكلة الإحصائية الرئيسية وهى وجود انحدار زائف لا يعبر عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات، لذلك تستخدم طريقة الفروق لتحويل السلاسل الغير ساكنة إلى سلاسل ساكنة. وفى حال حدوث ما سبق لجميع متغيرات الدراسة، أى أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية ثم تحولت إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول، هنا يجب استخدام الانحدار الذاتى الموجه (VAR) فى صورة نموذج معامل تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model. VECM)، كما يلى:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \delta i \Delta x_{t-1} + \varphi z_{t-1} + \mu_t \qquad (4)$$

Zمحدد تصحيح الخطأ (ETC) وتعبر عن البواقى للمربعات الصغرى العادية من انحدار التكامل المشترك فى المدى الطويل، كما هو معبر عنه بالمعادلة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \varepsilon_t \quad (5)$$

وتعرف كالآتى:

$$Z_{t-1} = ECT_{t-1} = y_{t-1} - \beta_0 + \beta_1 x_{t-1} \quad (6)$$

φ ,تعبر عن سرعة التعديل لأنها تقيس السرعة التى يعود بها المتغير Yإلى حالة التوازن مرة أخرى بعد التغيرات التى تحدث فى المتغير X.

وقد تم الاعتماد على مؤشرات التنمية الدولية، والهيكل المالى وقاعدة بيانات التنمية الاقتصادية، المنشوره بالبنك الدولى، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨).

العولمة والدول العربية الإفريقية: على الرغم من الاختلافات في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات العربية، وعلى الرغم من المحاولات المختلفة لاستراتيجيات تعزيز التنمية على مدى العقود الخمسة الماضية، لا تزال التنمية هي التحدي الرئيسي للدول العربية. أصبحت العولمة في العقود الأخيرة عاملاً بارزًا، وسياقًا تأثرت فيه جميع القضايا الأخرى، وخاصة التنمية والديمقراطية، بشكل كبير. وبما أن المفاهيم يتم تحديدها اجتماعياً وتاريخياً، فهي معيارية ويتغير معناها ومضمونها وفقًا للسياق التاريخي والاجتماعي. وبالتالي، من الضروري تحديد المفاهيم الرئيسية، أي العولمة والتنمية والديمقراطية فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية التاريخية لمجتمعات أفريقيا العربية في هذا المنعطف التاريخي.

العولمة على الرغم من تأثيرها الشامل فهى لا تزال واحدة من القضايا الأكثر إثارة للجدل، سواء على المستوى الفكري والسياسي. على الرغم من وجود عدة تعريفات للعولمة، إلا أن لها تعريفين لهما نهجان مختلفان: التعريف الوظيفي والبنائي، ويمكن تقسيم كلا التعريفين أيضًا على طول خط الاختلاف بين خطاب العولمة والإيديولوجية، من ناحية، والعولمة كعملية تاريخية من

ناحية أخرى. علاوة على ذلك، يميل كل تعريف إلى إنتاج إستراتيجية متسقة مع افتراضاته المنطقية والمنهجية.

التعريف الوظيفي وصفي وعرضي. وتتناول العولمة من خلال وصف مظاهرها وإنجازاتها مثل الإنجازات التكنولوجية والعلمية الكبيرة، وتقدم المعلومات والاتصالات، وقوة وديناميكية الشركات عبر الوطنية، والسوق العالمية المفتوحة المهيمنة التي تضمن حرية حركة رأس المال والمنتجات، والخدمات والعمالة. الخطاب الثقافي والأيديولوجي لهذا التعريف هو نشر العولمة باعتبارها انتصار الحضارة الغربية التي تمثل نهاية التاريخ (عبد الفضيل، ٢٠٠٠). وفي هذا السياق، يتم تقديم العولمة على أنها الظاهرة التي لا مفر منها والتي تحول العالم إلى قرية عالمية. لذلك، يجب على أولئك الذين يرغبون في البقاء في هذا العالم إعادة تأهيل أنفسهم ومجتمعاتهم وإعادة هيكلتها وتعديلها حتى يصبحوا لائقين بما فيه الكفاية ليتم قبولهم وإدماجهم في النموذج القائم، أي السوق العالمية كنتيجة للحضارة الغربية. إن دعاة هذا النهج لا يهتمون بالمصالح المتناقضة القائمة بين أجزاء مختلفة من العالم الناشئة عن عدم المساواة الهيكلية، ولا مع تهميش محتمل أو حتى تأثير العولمة على بعض المجتمعات، ولا التناقضات المتأصلة في عملية العولمة نفسها. في هذا السياق، المبدأ الاجتماعي الداروينى "البقاء للأصلح".

ومع ذلك، فإن المتبعون لهذا النهج الأكثر إنسانية لا تزال تؤمن بالجودة "التي لا مفر منها" المتأصلة في عملية العولمة، ولكنها لا تدرك فقط تأثيرها الإيجابي على الجنس البشري، ولكنها تدرك أيضًا تأثيره السلبي المحتمل. وفي هذا الصدد، تحدد إستراتيجية العولمة ذات الصلة بالتعريف الوظيفي الهدف النهائي باعتباره تكامل جميع اقتصاديات العالم في السوق العالمية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية وتعديلها، حتى تكون مؤهلة للتكامل العالمي، باتباع

وصفة عالمية صاغها خارج مجتمعاتها المدراء العالميون لعمليات العولمة. ومع ذلك، فإن الوعي المتزايد بالتأثيرات السلبية للعولمة التي أبرزها تقرير اليونيسف بعنوان "العولمة بوجه إنساني"، لفت الانتباه إلى التشويش المحتمل لآليات العولمة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات متضافرة للحد من هذه الآثار السلبية. وفي هذا السياق، أضافت الرؤية الوظيفية للعولمة إلى سياساتها الداعمة لاستراتيجيتها بهدف تسهيل وتقليل آلام العولمة قدر الإمكان.

التعريف الهيكلي للعولمة هو تحليلي وديناميكي وموجه تاريخياً. بينما يتعامل مع مظاهر العولمة، فإنه يحلل آلياتها والأساس المنطقي لتطورها، من منظور تاريخي. في هذا السياق، تقدم العولمة كعملية تاريخية جدلية، ومرحلة متقدمة من تاريخ البشرية المتغير باستمرار، من حيث المعرفة العلمية التراكمية والتكنولوجيا، وبالتالي فهي ليست نهاية التاريخ. كما أنها مرحلة متقدمة في تطور الرأسمالية، تقوم على المستويات التفاضلية وغير المتكافئة لتنمية المجتمعات العالمية المختلفة، وبالتالي تخلق تقسيمًا عالميًا جديدًا للعمل يتميز بعلاقات قوة غير متكافئة اقتصاديًا وسياسيًا على نطاق عالمي. يؤكد أنصار هذا النهج على أن العولمة، بحكم طبيعتها مستقطبة، أي أن منطق التوسع الرأسمالي العالمي ينتج تفاوتًا متزايدًا بين أعضاء النظام. وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك آليات للحاق من داخل النظام. إن اللحاق بالركب من التطور المتأخر يأتي من سياسات فك الارتباط مما يعني الخضوع لعلاقات أي مجتمع مع السوق العالمية إلى المتطلبات الأساسية للتنمية الداخلية لذلك المجتمع (Amin. 1999).

إن فك الارتباط بهذا المعنى هو المفهوم المعاكس لـ "التكيف" مع الاتجاهات العالمية لأن مثل هذا التعديل من جانب واحد، بحكم الضرورة، يؤدي إلى زيادة هامش / تهميش الأعضاء الضعفاء في النظام. يعني فك الارتباط أيضًا أن تصبح وكيلًا نشطًا في تشكيل العولمة عملية جعلها

تتكيف مع متطلبات التطور الشخصي. يجب أن يكون واضعي السياسات الوطنيين قادرين على تحديد السياسات الاقتصادية على أساس الأولويات الوطنية الفعلية والاحتياجات المستقبلية. وبالتالي ينبغي أن تنشأ السياسات عن المصالح الوطنية وتعبر عنها. وبهذا المعنى ينبغي أن تكون العولمة التي ستفيد البلدان النامية تشاركيه أصيلة بآليات دافعة نحو المساواة الاجتماعية والبشرية.

تفترض العولمة التكامل العالمي من خلال حرية حركة أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل. ومع ذلك، فإن أسواق السلع والخدمات ورأس المال فقط هي التي تمكنت من الشروع في التكامل العالمي، في حين لا يزال سوق العمل مجزأ. هذه الظاهرة تزيد من عدم المساواة العالمية من خلال الاستغلال التفاضلي للعمال على أساس تجزئة سوق العمل. ويزداد هذا الأمر سوءًا بسبب سياسات الهجرة التقييدية التي تتبناها دول الشمال المتقدمة. لذلك، يجب دراسة الآثار الاستقطابية للأسواق العالمية بعناية أكبر. بما أن رأس المال، وخاصة "رأس المال المالي"، أصبح متحركًا إلى ما لا نهاية، وكان العمل متحركًا جزئيًا فقط، فلا ينبغي النظر إلى عملية العولمة على أنها مرادفة لسوق العمل العالمية على المستوى العالمي.

إن الطبيعة الخاصة للمنطقة العربية اليوم مستمدة إلى حد كبير من ثروتها النفطية. كان النفط فاعلاً في النصف الثاني من القرن العشرين في تشكيل كل المجتمعات العربية. كان لها تأثير قوي على تطوير كل من النفط والدول غير النفطية من خلال هجرة اليد العاملة، والتي تسارعت خلال السبعينيات مع الطفرة في أسعار النفط. ومع ذلك، هناك عوامل أخرى أثرت على التكوينات الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، مثل علاقتها بالدول الرأسمالية الغربية، بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجذرية الناتجة عن الثورات التي حدثت في بعض الدول العربية في الخمسينيات والستينات. تعتمد استجابة مختلف الدول العربية للعولمة إلى حد ما على:

الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأولية لكل دولة. مستويات تطورهم المختلفة ودرجة اندماجهم الفعلي في الاقتصاد العالمي.

قيل أن العولمة ليست ظاهرة جديدة وأن الموجة الأولى من العولمة بدأت في عام ١٨٧٠ من خلال الأنشطة التجارية والاستثمارات الخارجية. بعد ذلك، جاءت الموجة الثانية من العولمة التي بدأت في السبعينيات من خلال عمليات الشركات عبر الوطنية في إطار عملية "تدويل الإنتاج" (عبد الفضيل. ٢٠٠٠). كان لكل موجة من العولمة مركز انتشر فيه نفوذها في جميع أنحاء العالم. يقترح أن المنطقة العربية كانت مركزًا مشعًا للعولمة بهذا المعنى أكثر من مرة عبر التاريخ. ومع ذلك، منذ ظهور الحضارة الغربية الحديثة، أصبحت المنطقة العربية متلقية سلبية لتأثير العولمة. في عام ١٩٩٨ مر قرنان منذ أول اتصال بين المنطقة العربية و"الغرب الحديث" من خلال حملة نابليون على مصر. بعد بضع سنوات، افتتح محمد علي جولة جديدة من التفاعل بين الاقتصاد المصري والاقتصادي العالمي من خلال تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد الإنتاج والمعرفة وفنون الحرب من أوروبا. شهد القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين سلسلة من اندماجات الدول العربية، الواحدة تلو الأخرى، في الاقتصاد العالمي من خلال الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو الهيمنة الأمريكية. وقد أثرت هذه العمليات بشدة على المنطقة العربية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا (Amin. 1999).

ومع ذلك، فإن الشكل الأخير للعولمة له سماته ومظاهره وآلياته للتكامل العالمي. بالنظر إلى الطبيعة الجدلية لعملية العولمة، من الضروري تسليط الضوء على العمليات الأخيرة التي بدأت من خلالها المنطقة العربية مع البلدان النامية الأخرى اندماجها الرسمي في عملية العولمة الأخيرة.

ويعكس الوضع في المنطقة العربية بقدر أكبر من الوضوح الدور الضروري للدولة، وإن كان ذلك على أساس الديمقراطية كشرط مسبق، حيث أن بعض الدول العربية لا تزال في مرحلة بناء الدولة بدون مؤسسات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية قوية لتحل محلها الدولة في إدارة الشؤون العامة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحًا أن أي تطور ناجح يتطلب مشاركة شعبية حقيقية من خلال آليات ديمقراطية مؤسسية وتشاركية.

فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للدولة، حتى في الدول المنتجة للنفط على الرغم من هيمنة اقتصاديات السوق الحرة فإنها تتبنى استراتيجيه تنمية الرفاهية التي تقودها الدولة. إن تركيز الثروة في الدولة يفوق بكثير الدخل الخاص والمدخرات. وهذا يضع الدولة المركزية في وضع فريد لتخصيص الموارد لأنشطة التنمية الشاملة. يستثمر عدد من هذه البلدان بشكل مكثف في المشاريع الصناعية والخدمية الناجحة نسبيًا. تستفيد الاستثمارات الأخرى من إعانات الدولة في سياق خطط التنمية لأهداف اقتصادية واجتماعية محددة جيداً (عبد الغني. ١٩٩٩).

نتائج البحث:

-نتائج اختبار ديكى فولر المعدل لجذور الوحدة (اختبار السكون): كما تم الإشارة اليه سابقاً، يعتبر فهم طبيعة البيانات من الأمور الأساسية عند اجراء تحليل الانحدار. لذا قامت الدراسة بتطبيق (اختبار السكون) على جميع متغيرات الدراسة باستخدام برنامج EViews 10 قبل الانتقال إلى المرحلة التالية في التحليل القياسى وهى اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. كل المتغيرات بالدراسة كانت ذات جذور وحدة. لذلك استخدمت الدراسة الفرق الأول لتحويل المتغيرات الغير ساكنة إلى حالة السكون.

يوضح جدول (٢) نتائج اختبار السكون، حيث تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنه فى المستوى I(0)، بينما أشارت نتائج اختبار ديكى فولر المعدل سكون جميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول. كما هو موضح فإن قيم P بالجدول (٢) تشير إلى رفض الفرض الصفرى عند مستوى معنوية ١%، ٥% لجميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول.

جدول (٢) نتائج اختبار ديكى فولر المعدل

المتغيرات	اختبار ADF	P-VALUE
Ln GDP (النمو الاقتصادى) I(0)	0.452	٠.٣٢١
Ln Y(النمو الاقتصادى) I(1)	٤.٦٢١	0.021*
Ln K (التكوين الرأسمالى) I (0)	-1.653	0.0523
Ln K (التكوين الرأسمالى) I (1)	-5.321	0.000**
Ln n (نمو السكان) I(0)	-0.432	0.251
Ln n (نمو السكان) I(1)	-3.052	0.000**
Ln LIQ (الاعتمادات المالية) at I(0)	−4.321	0.321
Ln LIQ (الاعتمادات المالية) at I(1)	-7.215	0.000**
Ln DC (الإقراض المحلى) I(0)	-1.242	0.231
Ln DC (الإقراض المحلى) I(1)	-4.324	0.000**
Ln PC (ائتمان القطاع الخاص) I(0)	-1.362	0.342
Ln PC (ائتمان القطاع الخاص) I(1)	-5.234	0.001**
Ln INFL (التضخم) I(0)	-2.821	0.423
Ln INFL(التضخم) I(1)	-6.325	0.000**
Ln T (الانفتاح التجارى) I(0)	0.452	٠.٣٢١
Ln T (الانفتاح التجارى) I(1)	٤.٦٢١	0.021*

**، * تشير إلى المعنوية عند ١%، ٥% على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

-**نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد إجراء اختبار السكون، وظفت الدراسة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك باستخدام برنامج EViews 10، وذلك لفحص العلاقة فى المدى الطويل بين النمو الاقتصادى متمثلاً فى إجمالى الناتج المحلى ومتغيرات الدراسة الاقتصادية الأخرى. يمكن القول أن

هناك تكامل مشترك اذا اجتمعتا سلسلتان زمنيتان أو أكثر من متغيرات الدراسة فى الصورة الخطية، ويشترط لإجراء اختبار جوهانسن للتكامل أن تكون جميع المتغيرات بالدراسة غير ساكنة عند المستوى، ولكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لتلك المتغيرات.

يتكون اختبار جوهانسن من: maximum rank و eigenvalue و trace statistic. يحدد maximum rank عدد المعاملات أو المعادلات المتكاملة معاً عند تقدير انحداراً يحتوى على اثنان أو أكثر من المتغيرات التوضيحية، عند maximum rank للصفر لا يكون هناك أى تكامل. أما trace statistic فتحدد المعادلات المتكاملة الموجودة عند كل مستوى من مستويات maximum rank . توجد معادلة التكامل عند النقطة التى يكون عندها القيمة الحرجة لـ trace statistic أقل من ٥%.

-**نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:** توضح نتائج جدول (٣) أنه عند **Maximum rank** (٣)، تكون القيمة الحرجة لـ trace statistics أقل من ٥%. لذلك يتم رفض الفرض الصفرى الذى يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بكينيا، وكذلك وجود علاقة بين المتغيرات فى المدى الطويل.

جدول (٣) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

Maximum rank	Eigenvalue	Trace Statistic	5% Critical Value	P-VALUE	Max-Eigen Statistic	5% Critical Value	P-VALUE
None*	0.225990	71.13796	69.81889	0.0391	38.42553	33.87687	0.0134
At most 1*	0.104879	32.71242	47.85613	0.5727	16.61947	27.58434	0.6127
At most 2*	0.049828	16.09295	29.79707	0.7057	7.666889	21.13162	0.9229
At most 3*	0.039438	8.426064	15.49471	0.4210	6.035565	14.26460	0.6086
At most 4	0.015810	2.39049	3.84146	0.1221	2.39049	3.84146	0.1221

		8	6		8	6	

* تشير إلى النقطة التى يوجد عندها التكامل المشترك

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

-نتائج نموذج معامل تصحيح الخطأ (VECM): بسبب وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عمدت الدراسة إلى التقدير بتطبيق نموذج معامل تصحيح الخطأ (VECM)، وهذا النموذج يعطى نتائج في المدى القصير وكذلك في المدى الطويل. الجزء التالى من الدراسة يوضح مدى استجابة النمو الاقتصادى للتغير فى المتغيرات المستقلة.

معادلة التكامل المشترك التالية توضح تقديرات النموذج فى المدى الطويل، حيث ثبتت معنوية النموذج ككل. تشير النتائج الى أن الإستثمار (INV) كان له أثراً ايجابياً على على النمو الاقتصادى فى كينيا، وتوضح النتائج أن زيادة التكوين الرأسمالى بمقدار ١% يزيد النمو فى إجمالى الناتج القومى (GDP) بمقدار ٢.٣٨% فى المدى الطويل، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. كما تشير المعادلة أيضاً الى الأثر الإيجابى للتكامل التجارى (TOP) على النمو الاقتصادى، حيث توضح النتائج أن كل زيادة ١% فى نمو السكان يؤدى الى زيادة مقابلة فى النمو الاقتصادى بمقدار ٣.٧١%، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. وهذا ما يوضح الدور الهام الذى يلعبه كل من الاستثمار والتكامل التجارى متمثلاً في مجموع الصادرات والواردات لكل دولة، على الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية الإفريقية.

أما بالنسبة لتأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادى، جاءت علامات معاملاتها متباينة، حيث تشير النتائج أن التكامل المالى (FOP) والذى تم قياسه عن طريق مجموع التدفقات المالية الداخلة لكل دولة والتدفقات المالية الخارجة من كل دولة جاءت اشارتها سالبة مما يعنى أنها ذات تأثير

سلبى على النمو الإقتصادى، مما يعنى أن زيادة مقدارها ١% فى التكامل المالى يؤدى الى نقصان قدره 2.18% فى النمو الاقتصادى، مع بقاء باقى المتغيرات على حالها.

بينما جاءت إشارة الديون (DEPT) سالبة، مما يعكس الأثر السلبى للديون على إجمالي الناتج المحلى للدول العربية الإفريقية، والتى غالباً ما تستخدم لسداد خدمة الديون السابقة، وعند استخدام جزء منها في المشروعات القومية فإنها تستخدم بمستوى متدن من الكفاءة. حيث تشير نتائج المعادلة إلى أن كل زيادة مقدارها ١% في إجمالي الديون تؤدى إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالى مقدارها حوالى ٣%.

تشير الملاحظات أسفل معادلة التكامل المشترك فى (نموذج المدى الطويل) إلى كفاءة ومعنوية النموذج فى التقدير حيث بغت قيمة R^2 المعدلة ٥١%، كما تشير قيمة اختبار ديربن واتسون إلى ١.٩٢، مما يعنى أنه ليس هناك ارتباط ذاتى بين البواقى، حيث تأخذ قيم احصاء ديربن واتسون المدى ما بين صفر–٤، وذلك يعنى أنه كلما اقتربنا من الصفر كلما كان هناك ارتباط ذاتى سالب، وكلما اقتربت القيمة من ٤ كان هناك ارتباط ذاتى موجب (Durbin and Watson, 1950) . وجدت قيمة معامل التصحيح U(-1) معنوية احصائياً عند مستوى معنوية ٥%، وذلك يؤكد العلاقة المعنوية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، هذا بالإضافة أن قيمة معامل التصحيح بلغت .0-67 مما يشير إلى أن السرعة النسبية للتعديل من حالة عدم التوازن فى العام الماضى إلى حالة التوازن فى العام الحالى ٦٧% .

يشير جدول (٤) إلى نتائج اختبار(بريوش جودفرى) للإرتباط التسلسلى، إلى غياب هذا النوع من الترابط بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد صحة وكفاءة النموذج فى التقدير.

–معادلة التكامل المشترك (نموذج المدى الطويل)

ect_{t-1} = 1.000 Ln GDP_{t-1}+ 2.383 Ln INV_{t-1}+ 3.706 Ln TOP_{t-1} - 2.179 Ln FOP_{t-1} – 2.946 Ln $DEPT_{t-1}$ - 12.520

U(-1) = - 0. 67* Adjusted R-squared = 0.5121

F-statistic = 6.8532* Durbin-Watson stat = 1.921

* denotes significance at 5%

جدول (٤) نتائج اختبار (بريوش جودفرى) للإرتباط التسلسلى

F-statistic	0.64594	Prob. F(2,13)	0.8245
R-squared	3.46981	Prob. Chi-Square(2)	0.52314

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

-**العلاقة بين المتغيرات فى المدى القصير**:تشير المعادلة التالية إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة فى المدى القصير. حيث يوضح جدول (٥) قيم (P) لمربع كاى باختبار إحصائيات وولد، ويتبين من الجدول أن جميع متغيرات الدراسة غير معنوية فى المدى القصير عند مستوى معنوية ٥% فيما عدا المتغيرات الخاصة الاستثمار المعبر عنه باجمالى التكوين الرأسمالى (INV). كما يوضح الجدول أن ليس لهما تأثير معنوى على النمو الاقتصادى فى المدى القصير. بينما كان إجمالى التكوين الرأسمالى (INV) وكذلك متغيرات: التكامل المالى (FOP) والديون (DEPT)، كانت جميعاً معنوية احصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% . نستخلص من تلك النتائج أن إجمالى التكوين الراسمالى كان ذو أثر ايجابى على النمو الاقتصادى فى المدى القصير وكذلك التكامل المالى والديون.

-تقدير نموذج (VECM) لمتغيرات الدراسة فى المدى القصير:

Δ Ln GDP_t = - 0.043 ect_{t-1} + 0.502 Δ Ln GDP_{t-1} - 0.213 Δ Ln GDP_{t-2} + 0.021 Δ Ln INV_{t-1} - 0.041 Δ Ln INV_{t-2} – 0.241 Δ Ln TOP_{t-1}+ 0.231 Δ Ln TOP_{t-2} + 0.231 Δ Ln FOP_{t-1} + 0.142 Δ Ln FOP_{t-2} – 0.321 Δ Ln $DEPT_{t-1}$ - 0.412 Δ Ln $DEPT_{t-2}$ + 0.016

جدول (٥) قيم (P) لمربع كاى باختبار احصائيات وولد

المتغيرات لمستقلة	المتغيرات التابعة				
	DLn(GDP) p-value	DLn(INV) p-value	DLn(TOP) p-value	DLn(FOP) p-value	DLn(DEPT) p-value

DLn(GDP)	0.532	0.352	0.421	0.321	0.531
DLn(INV)	0.021*	0.241	0.651	0.452	0.314
DLn(TOP)	0.421	0.433	0.432	0.314	0.512
DLn(FOP)	0.024*	0.265	0.231	0.531	0.321
DLn(DEPT)	0.015*	0.013*	0.421	0.231	0.214

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

بحثت الدراسة تأثير العولمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية الإفريقية بين عامي ٢٠٠١، ٢٠١٨. وبالنظر إلى مدى الانفتاح التجاري والتكامل المالى ، أظهرت الدراسة أن الاقتصاد العربي الإفريقى يستفيد من العولمة. كما أكدت الدراسة أن الاقتصاد لم يستفد بعد من سياسة التكامل المالي. لا تكمن المشكلة في أن الدول العربية الإفريقية مستبعدة من السوق العالمية ، ولكنها في معظم الحالات لا يتم تضمينها بالكامل فيها. الأكثر تضرراً من هذا الوضع القبيح هم الفقراء الذين لديهم أغلبية من الفلاحين والفقراء في وسط عدد قليل للغاية من الأفراد الأثرياء والفاسدين. يمارس معظم الفقراء زراعة الكفاف التي تستبعدهم من التكامل العالمي. يظل قطاع النفط في الاقتصاد هو القطاع المهيمن في المعاملات الدولية ويخلق حرمان غالبية الدول العربية الإفريقية من التمتع بفوائد الانفتاح التجاري.

ويلاحظ أن معظم الدول العربية الإفريقية وضعت ونفذت سياسات اقتصادية أدت إلى فجوة أوسع بين الأغنياء والفقراء. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن للدول العربية الإفريقية استخدام السوق الدولية للخدمات لتحسين الحوكمة الاقتصادية وتوفير البنية التحتية اللازمة (مثل الموانئ والكهرباء) كما تشهد على قطاع الاتصالات في البلاد اليوم. وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن المزيد من النجاحات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من حيث النمو الاقتصادي من التكامل لا تتطلب فقط سياسات تجارية مفتوحة ، ولكن أيضًا مؤسسات وسياسات سليمة في مجموعة من المجالات. إذا كانت الدول العربية ، مثل أي دولة نامية أخرى ، ستفتح فقط أمام التجارة الخارجية

والاستثمار، فإنها سوف تزدهر وتحقق النمو الاقتصادي المتسارع. سوف يشجع الانفتاح على الاستثمار الكافي من القطاع الخاص وبالتالي النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية الإفريقية لتحقيق النمو والتنمية المتسارعة، من الضروري للغاية لدمج اقتصادها بالكامل في الاقتصادات العالمية عن طريق إزالة جميع الحواجز أمام التجارة وتحرير جميع قطاعات الاقتصاد. لقد ولدت العولمة ثروة كبيرة للدول العربية الإفريقية ويمكن استخدامها للحد بشكل كبير من الفقر وبالتالي للحد من الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي. لقد ساعدت العولمة على زيادة الاستثمار وخلق الثروة في الدول العربية الإفريقية ولكن يجب تسخيرها بشكل أفضل لمساعدة الفقراء والأكثر تهميشًا على تحسين حياة مواطنيهم. ربما كان الدافع للعولمة يكمن في الديمقراطية المناسبة واقتصاديات السوق الشفافة. ويلاحظ أن الدول العربية الإفريقية بحاجة إلى دمج اقتصادها بالكامل وتحرير جميع القطاعات من أجل التمتع الكامل بفوائد العولمة. سيستغرق هذا بعض الوقت ولكن أي تراجع في الإصلاح الاقتصادي الحالي لن ينتج عنه نتائج جيدة للاقتصاد بأكمله.

الملخص

أصبحت العولمة ظاهرة كاسحة تعيد تشكيل مجتمعات العالم من خلال الآليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بهدف دمج جميع اقتصاديات العالم في السوق الرأسمالية العالمية. في الوقت نفسه شهد العالم سلسلة من التغييرات المهمة ، كان أهمها أزمة دولة الرفاهية. انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ، فشل استراتيجيات وبرامج التنمية التي تقودها الدولة في البلدان النامية في الجنوب مما أدى إلى أزمات ديونها. في حين تم توضيح سبب الأول من حيث أزمات تراكم رأس المال، كان السبب الثاني والثالث هو غياب الديمقراطية. ولتعزيز اندماج البلدان النامية في السوق العالمية ، كان عليها أن تتبنى إصلاحات اقتصادية وسياسية ، حددها إلى حد كبير

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تضمنت أجندة الإصلاح الرئيسية تدابير اقتصادية مثل التحرير المالي. خصخصة القطاع العام ، وخفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ، والتدابير السياسية مثل "دمقرطة" النظم السياسية من خلال اعتماد السياسة التعددية وحرية أكبر للمجتمع المدني.

تعتمد استجابة مختلف الدول العربية للعولمة إلى حد كبير على: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأولية لكل دولة. مستويات تطورهم المختلفة ودرجة اندماجهم الفعلي في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك ، فإن الشكل الأخير للعولمة له سماته ومظاهره وآلياته للتكامل العالمي. بالنظر إلى الطبيعة الجدلية لعملية العولمة، من الضروري تسليط الضوء على العمليات الأخيرة التي بدأت من خلالها المنطقة العربية مع البلدان النامية الأخرى اندماجها الرسمي في عملية العولمة الأخيرة. لذلك يهدف البحث بشكل اساسى الى دراسة الاثار المختلفة للعولمة على الناتج المحلى الاجمالى لاهم الدول العربية الافريقية من خلال قياس النمو الاقتصادى وتكوين راس المال واجمالى الناتج المحلى فى المدى الزمنى القصير واثر العولمة عليهم.

يعتمد نموذج النمو المستخدم على نظرية كلاسيكية جديدة بسيطة لنموذج Harrod Domar الذي يربط الزيادات في الناتج (الناتج المحلي الإجمالي) بالزيادات في مدخلات رأس المال (CAP)، والعمل (LAB)، والانفتاح التجاري (TOP) والمتغيرات الأخرى (OTH) مثل التغيرات التكنولوجية والمؤسسية.

بحثت الدراسة تأثير العولمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية الإفريقية بين عامي ٢٠٠١، ٢٠١٨. وبالنظر إلى مدى الانفتاح التجاري والتكامل المالى، أظهرت الدراسة أن الاقتصاد العربي الإفريقى يستفيد من العولمة. كما أكدت الدراسة أن الاقتصاد لم يستفد بعد من سياسة التكامل

المالي. لا تكمن المشكلة في أن الدول العربية الإفريقية مستبعدة من السوق العالمية ، ولكنها في معظم الحالات لا يتم تضمينها بالكامل فيها. الأكثر تضرراً من هذا الوضع القبيح هم الفقراء الذين لديهم أغلبية من الفلاحين والفقراء في وسط عدد قليل للغاية من الأفراد الأثرياء والفاسدين. يمارس معظم الفقراء زراعة الكفاف التي تستبعدهم من التكامل العالمي. يظل قطاع النفط في الاقتصاد هو القطاع المهيمن في المعاملات الدولية ويخلق حرمان غالبية الدول العربية الإفريقية من التمتع بفوائد الانفتاح التجاري.

ويلاحظ أن معظم الدول العربية الإفريقية وضعت ونفذت سياسات اقتصادية أدت إلى فجوة أوسع بين الأغنياء والفقراء. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن للدول العربية الإفريقية استخدام السوق الدولية للخدمات لتحسين الحوكمة الاقتصادية وتوفير البنية التحتية اللازمة (مثل الموانئ والكهرباء) كما تشهد على قطاع الاتصالات في البلاد اليوم. وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن المزيد من النجاحات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من حيث النمو الاقتصادي من التكامل لا تتطلب فقط سياسات تجارية مفتوحة ، ولكن أيضًا مؤسسات وسياسات سليمة في مجموعة من المجالات. إذا كانت الدول العربية ، مثل أي دولة نامية أخرى ، ستفتح فقط أمام التجارة الخارجية والاستثمار، فإنها سوف تزدهر وتحقق النمو الاقتصادي المتسارع. سوف يشجع الانفتاح على الاستثمار الكافي من القطاع الخاص وبالتالي النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية الإفريقية لتحقيق النمو والتنمية المتسارعة، من الضروري للغاية لدمج اقتصادها بالكامل في الاقتصادات العالمية عن طريق إزالة جميع الحواجز أمام التجارة وتحرير جميع قطاعات الاقتصاد. لقد ولدت العولمة ثروة كبيرة للدول العربية الإفريقية ويمكن استخدامها للحد بشكل كبير من الفقر وبالتالي للحد من الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي. لقد ساعدت العولمة على زيادة

الاستثمار وخلق الثروة في الدول العربية الإفريقية ولكن يجب تسخيرها بشكل أفضل لمساعدة الفقراء والأكثر تهميشًا على تحسين حياة مواطنيهم. ربما كان الدافع للعولمة يكمن في الديمقراطية المناسبة واقتصاديات السوق الشفافة. ويلاحظ أن الدول العربية الإفريقية بحاجة إلى دمج اقتصادها بالكامل وتحرير جميع القطاعات من أجل التمتع الكامل بفوائد العولمة. سيستغرق هذا بعض الوقت ولكن أي تراجع في الإصلاح الاقتصادي الحالي لن ينتج عنه نتائج جيدة للاقتصاد بأكمله.

المراجع:

١. برهان غليون (١٩٩٨)، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد و العشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة، المستقبل العربي، بيروت، العدد 232، يوليو.

٢. جلال آمين (١٩٩٩)، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة لأوروغواي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣. جمال عبد الغني (١٩٩٩)، تقييم الاستقرار الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي في البلدان العربية، وقائع المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عربي مؤسسة البحوث، بيروت، لبنان.

٤. السيد يس (١٩٩٨)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٥. محمد الأطرش (٢٠٠٠)، حول تحديات العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦٠.

٦. محمد عبد الفضيل (٢٠٠٠)، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة ، القاهرة: دار الشروق.

٧. نورى منير (٢٠٠١)، مقومات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول.

8. Amin, G., (1999), Globalization and Arab Development: From Napoleon's Campaign to the Uruguay Round 1798-1998, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
9. Dhanapala,H. (2001). Globalization and Nation State, Global Policy Forum. Lynne Rener Publishers U.S.A.
10. Durbin, J. & Watson, G.S. (1950), Testing for serial correlation in least squares regression I. Biometrika, 37:409-428.
11. Ishaku,B.L (2009), Globalization and the State, Unpublished Post Graduate Seminar Paper.
12. Johansen S (1988) Statistical analysis of cointegration vectors, J Econ Dyn Control 12:231–254.
13. Mkandawire, T., & Soludo, C., (1999), Our Continent, Our Future: African Perspective On Structural Adjustment, Dakar: CODESRIA.
14. Wooldridge, J.M. (2012), Introductory Econometrics, A Modern Approach, (5th edition). South Western Cengage Learning.

Summary

Globalization Effect on GDP Growth in Arab African Countries

Globalization has become a sweeping phenomenon reshaping the world's societies through social, economic, political and cultural mechanisms with the aim of integrating all the world's economies into the global capitalist market. At the same time, the world witnessed a series of important changes, the most important of which was the welfare state crisis. The collapse of the Soviet Union and the socialist bloc; the failure of state-led development strategies and programs in developing countries in the south has led to debt crises. While the first reason was explained in terms of capital accumulation crises, the second and third reason was the absence of democracy. To foster the integration of developing countries into the global market, they had to adopt economic and political reforms, largely determined by the International Monetary Fund and the World Bank.

The main reform agenda included economic measures such as financial liberalization. Privatizing the public sector, reducing public spending on social services, and political measures such as "democratizing" political systems by adopting a pluralistic policy and greater freedom for civil society.

The response of the various Arab countries to globalization depends to some extent on the primary social, economic and political conditions of each country. Their different levels of development and the degree of actual integration into the global economy. However, the last form of globalization has its features, manifestations and mechanisms for global integration. Given the dialectical nature of the process of globalization, it is necessary to shed light on the recent processes through which the Arab region with other developing countries began their formal integration into the recent process of globalization. Therefore, the research aims mainly to study the different effects of globalization on the gross domestic product of the most important Arab-African countries, by measuring economic growth, capital formation and GDP in the short term and the impact of globalization on them.

The growth model used is based on a simple new classic theory of the Harrod Domar model that links increases in output (GDP) with increases in capital inputs (CAP), labor (LAB), trade openness (TOP) and other (OTH) variables such as technological and institutional changes.

The study examined the impact of globalization on economic growth in Arab African countries between 2001 and 2018. Given the extent of commercial openness and financial integration, the study showed that the Arab-African economy benefits from globalization. The study also confirmed that the economy has not yet benefited from the policy of financial integration. The problem is not that Arab African countries are excluded from the global market, but in most cases they are not fully included in them. Most affected by this situation Ugly are the poor who have a majority of the peasants and the poor in the midst of very few rich and corrupt individuals. Most of the poor practice subsistence agriculture that excludes them from global integration. The oil sector in the economy remains the

dominant sector in international transactions and creates the denial of the majority of Arab African countries to enjoy the benefits of trade openness.

It is noted that most Arab African countries have developed and implemented economic policies that have led to a wider gap between the rich and the poor. The study concluded that Arab African countries can use the international market for services to improve economic governance and provide the necessary infrastructure (such as ports and electricity) as attested to by the country's telecommunications sector today. Consequently, the study concluded that more successes in the first decade of the twenty-first century in terms of economic growth than integration require not only open trade policies, but also sound institutions and policies in a range of areas.

If the Arab countries, like any other developing country, will open only to foreign trade and investment, then they will flourish and achieve accelerated economic growth. Opening up to adequate investment from the private sector and thus economic growth will be encouraged. The study concluded that Arab African countries to achieve rapid growth and development, it is absolutely necessary to fully integrate their economies into global economies by removing all barriers to trade and liberalizing all sectors of the economy. Globalization has generated a great wealth of Arab African countries and can be used to significantly reduce poverty and thus to reduce poverty and inequality at the global level. Globalization has helped increase investment and create wealth in Arab African countries, but it must be better harnessed to help the poor and the most marginalized to improve the lives of their citizens. Perhaps the drive for globalization lies in appropriate democracy and transparent market economies. It is noted that Arab African countries need to fully integrate their economy and free all sectors in order to fully enjoy the benefits of globalization. This will take some time, but any decline in the current economic reform will not produce good results for the entire economy.